التصحر في العراق

عرفت منظمة السلام الأخضر العالمية "غرين بيس" التغير المناخي او ظاهرة الاحتباس الحراري بانها مشكلة حقيقية يعيشها العالم وتتفاقم باطراد، وانه "اختلال في الظروف المناخية المعتادة كالحرارة وأنماط الرياح والأمطار التي تميز كل منطقة على الأرض"، وحسب المنظمة فإن وتيرة التغيرات المناخية الشاملة وحجمها قد يؤديان إلى تأثيرات هائلة على الأنظمة الحيوية الطبيعية على المدى الطويل.

وفي السياق ذاته اكد خبراء المناخ، ان ١٣ % من هذه التغيرات مصدرها الطبيعة، بينما يتحمل الإنسان مسؤولية ٨٧% من الأسباب التي أدت إلى حدوث ظاهرة الاحتباس الحراري وتفاقمها.

وهنا نلقي الضوء على تأثيراتها الخطيرة وانعكاساتها على الدول العربية بشكل عام والعراق بشكل خاص ، فمنطقتنا العربية ، ليست بمنأى عن التأثيرات السلبية ، بل هي في قلب المشكلة المناخية الكبرى التي يواجهها العالم ومن نتائجه التصحر ونقص المياه. وفي حين نجد نسبة التصحر في الأراضي المروية في العراق ٧١% بينما في تركيا ولبنان وسوريا ١٣%، ٧%، ١٧%، على التوالي.

ويعد التصحر من الظواهر البيئية الخطيرة التي تهدد حياة المجتمعات الاقتصادية والمعيشية حيث تتحول الاراضي الزراعية الخصبة الى جرداء قاحلة مما يترتب على ذلك تداعيات سلبية عديدة تمس حياة الانسان واقتصاد البلاد.

ويؤثر التغيير المناخي على المناطق الزراعية في العراق باتساع رقعة التصحر فيه، واضعاف التنمية الزراعية والقضاء على الثروة الحيوانية ، مما ادى الى تدهور النبات الطبيعي وانعدامه، الامر الذي انعكس سلبيا على الانسان والامن الغذائي للدولة .

التصحر في العراق:

هنالك علاقة بين التصحر في العراق وشح الموارد المائية فيه؛ حيث قلة الاراضي المستثمرة في الزراعة في معظم مناطق العراق بسبب تراجع الموارد المائية.

عوامل نشوء التصحر في العراق:

١. ان ٩٠% من مساحة العراق تقع ضمن منطقة المناخ الجاف وشبه الجاف حيث يقع المناخ الصحراوي الحار والجاف في حدود منطقة السهل الرسوبي والهضبة الصحراوية الغربية ، ويمثل هذا المناخ حوالي ٧٠% من مساحة العراق الكلية.

٢. ارتفاع درجات الحرارة في الصيف التي تصل احيانا الى أكثر من ٥٠ درجة مئوية مع ارتفاع نسبة التبخر وكذلك ارتفاع عدد الايام المشمسة والتي يصل معدلها السنوي الى ٢٦٠ يوما.

٣. هبوط نسبة تساقط الامطار، وتفاوت كمياتها بين ٥ - ١٥ سم، متأثرة بنسبة التبخر العالية اذ تقل في اغلب مناطق العراق، ولا يتجاوز معدل الامطار في الجنوب ٤٠ يوما وفي الشمال ٧٠ يوما مع قلة الرطوبة التي تعتبر مهمة جدا في الدورة البيولوجية للتربة ونمو الاعشاب.

٤. الرياح السائدة في العراق هي الرياح الشمالية الغربية الجافة والحارة وتعمل على نشر الغبار المحلي، ويرافقها صيف حار جاف وطويل. وهذا العامل له دور مهم في حدوث التصحر في العراق. هذا في ما يتعلق بالعوامل الطبيعية.

اما العوامل بشرية :

تتعلق بالإنسان والادارة ولها دورها في التصحر متمثلة بسوء استغلال الموارد الطبيعية والممارسات الخاطئة للإنسان، كما في القطع الجائر للأشجار والشجيرات، والرعي الجائر؛ كذلك تراجعت اعداد النخيل من حوالي ٣٠ مليون نخلة الى حوالي ١٢ مليون نخلة، بسبب الحرب مع ايران وقلة المياه والآفات الزراعية .

حالات التصحر في العراق

العراق من البلدان الزراعية القديمة في التاريخ والذي نشأت فيه اولى الحضارات الانسانية، ومنذ ذلك الوقت والى اليوم، فانه يعاني من مشكلة الملوحة؛ حيث انتشرت في العديد من الاراضي الزراعية الخضراء، والحقت الضرر بها وتقليصها، في الوقت الذي يزداد فيه عدد سكان العراق. ومن حالات التصحر في العراق:

١. تملح التربة: بسبب ارتفاع درجات الحرارة وخاصة في فصل الصيف، والتي قد تصل الى ٥٠ درجة مئوية واكثر احيانا، ما يؤدي الى زيادة نسبة التبخر في المياه السطحية وترسب

الاملاح وزيادتها والتي اخذت تهدد الاراضي الزراعية والصالحة للزراعة، وتبقى مشكلة تملح التربة من ابرز المشاكل التي تعاني منها التربة.

٢. انجراف التربة: ويظهر انجراف التربة في المناطق الجبلية الشديدة الانحدار في شمال وشمال شرق العراق؛ حيث تساعد الامطار والثلوج في هذه المنطقة في تعرض التربة الى الانجراف من المرتفعات الى الجهات المنخفضة. وتقدر نسبة التصحر بهذا النوع بـ ١٣%.

٣.الزحف الصحراوي: تعاني الاراضي الزراعية خاصة في منطقة الفرات الاوسط واعالي الفرات من تعرضها للرمال المتحركة؛ اذ تقدر مساحة الكثبان الرملية في العراق بأكثر من ٦ مليون دونم، تتوزع على جهات العراق المختلفة والممتدة من جنوب البصرة وحتى النجف بمساحة تقدر بـ (١٦٨٤٠٠٠ دونم). وهناك نطاق ثاني يمتد من شمال غرب كربلاء وحتى الانبار والذي تقدر مساحته بـ (٣٨٠٠٠ دونم). أما بالنسبة للنطاق الثالث من الزحف الصحراوي فيقع شرق نهر دجلة ضمن منطقة علي الغربي في محافظة ميسان.

٤. الزحف الصحراوي: تعاني الاراضي الزراعية خاصة في منطقة الفرات الاوسط واعالي الفرات من تعرضها للرمال المتحركة؛ حيث تقدر مساحة الكثبان الرملية في العراق بأكثر من ٦ ملايين دونم؛ تتوزع على جهات العراق المختلفة والممتدة من جنوب البصرة وحتى النجف بمساحة تقدر بـ (١٦٨٤٠٠٠ دونم). وهناك نطاق ثاني يمتد من شمال غرب كربلاء وحتى الانبار والذي تقدر مساحته بـ (٣٨٠٠٠ دونم). أما بالنسبة للنطاق الثالث من الزحف الصحراوي فيقع شرق نهر دجلة ضمن منطقة علي الغربي في محافظة ميسان.

وفي العراق تتسارع ظاهرة التصحر؛ اذ تقدر نسبة الاراضي المعرضة للتصحر بأنها تتجاوز ٩٢% من مجموع المساحة الاجمالية، ونلاحظ الاراضي المتصحرة في محافظة بابل في منطقة الشوملي/ المدحتية، وفي محافظة صلاح الدين حيث توجد في تكريت وبيجي بينما توجد في الديوانية في منطقة عفك. اما في محافظة الانبار فاغلب اراضيها صحراوية وتتعرض لتدهور الغطاء النباتي بسبب قلة الامطار والرعي الجائر والتحطيب.

وفي الناصرية توجد في جنوب البطحاء ومركز الناصرية الى البصرة، كذلك توجد في البصرة وواسط وفي نينوى وكربلاء والمثنى؛ حيث التصحر اصاب مناطق واسعة من افضل الاراضي الزراعية.

لقد اخذت مشكلة التصحر في العراق بالتفاقم في مطلع السبعينيات من القرن الماضي، بسبب شح المياه وظهور العواصف الترابية الى جانب العمليات العسكرية ودور الانسان السلبي في تجريد الارض من تربتها وغطائها النباتي.

اثار التصحر على الحياة الاجتماعية والاقتصادية:

يؤثر التصحر على تدهور الارض وعلى انتاج الاغذية والمواد الزراعية الاخرى ويؤدي الى:

١. تبوير الاراضي وما ينتج عنها.

٢. تزايد هجرة سكان الريف والرعاة نحو المدن طلبا للعمل ولحياة أفضل حيث يقوم المهاجرون بإنشاء ابنية سكنية عشوائية على الاراضي الزراعية المحيطة بالمدن ما يؤدي الى فقدان جزء من مساحة الاراضي الزراعية.

٣. خسارة القوى العاملة في الريف ما يؤدي الى نقص الايدي العاملة في الريف ويولد ضغط الهجرة الى المدن الكثير من المشاكل الاجتماعية مثل انخفاض المستوى المعيشي، البطالة، الخدمات الصحية، قلة السكن، التوترات والنزاعات العشائرية، الاخلال بالأمن.

٤. احداث سلسلة من اوجه الخلل في العمليات التربوية.

٥. نقل العادات والتقاليد العشائرية السلبية الى المدن كما حصل في العراق.

٦. الاضرار الكبيرة التي يحدثها التصحر، تحتاج الى استصلاح الاراضي الزراعية والتي تكون مكلفة ماليا، وقد يكون ذلك غير مجد اقتصاديا، اضافة الى ان الدول الفقيرة غير قادرة على مثل هذه الاجراءات.

مكافحة التصحر:

من الضروري جدا العمل على ازالة أسباب التصحر ووقاية الاراضي الخصبة قبل تدهورها وفقا لمبدأ "الوقاية خير من العلاج"، وذلك من خلال:

١. تنظيم الرعي وتنمية المراعي والحد من الرعي الجائر.

٢. العمل على تثبيت الكثبان الرملية عن طريق انشاء الحواجز العمودية على اتجاه الرياح من خلال الحواجز النباتية وخاصة تلك التي لها القدرة على تثبيت الرمال، فالتشجير هو الافضل في

عملية التثبيت. وكذلك من الضروري اقامة الاحزمة الخضراء حول المدن لحمايتها من العواصف الترابية.

٣. الحواجز الصلبة: وذلك باستخدام الحواجز الساترة من الجدران او جذوع الاشجار القوية والمتشابكة مع بعضها البعض.

٤. الطرق الكيميائية مثل استخدام مشتقات النفط وتكون على شكل رذاذ يلقى على التربة السطحية، ولكن لهذه الطريقة اخطارها مثل تلوث التربة والمياه وتأثير ذلك على النباتات.

٥. صيانة الموارد المائية وحمايتها، وذلك بحسن استغلالها واستخدام الطرق الحديثة في الري.

٦. تطوير القدرات البشرية، وذلك باستخدام التكنولوجيا الحديثة وتدريب المختصين عليها مثل الاستشعار عن بُعد، والتصوير الجوي وتحديد تواجد المياه الجوفية في باطن الارض.

٧. نشر الوعي البيئي بين المواطنين خاصة المزارعين واصحاب المواشي والرعاة.

٨. اتباع الدورات الزراعية، واقامة المحميات الطبيعية، والعمل على تنمية المناطق الصحراوية.

٩. الاهتمام بالمراعي الطبيعية وتوفير الغطاء النباتي لمنع تعرية وانجراف التربة.

في العراق تتطلب عملية مكافحة التصحر، جملة من الاجراءات من بينها:

١. الحوار والدبلوماسية مع الجانب الايراني والتركي والسوري لضمان حصة العراق المائية وفقا للمواثيق الدولية الخاصة بالدول المتشاطئة، والاستعانة بهيئة الامم المتحدة لضمان حقوق الشعب العراقي في المياه.

٢. زراعة الاحزمة الخضراء حول المدن كمصدات للرياح الغربية السائدة في العراق الى جانب زراعة الاشجار داخل المدن المحايدة للصحراء الغربية.

٣. منع قطع الاشجار والشجيرات بموجب تشريع قانوني.

٤. العمل باستمرار على تحسين البيئة من خلال زراعة الاشجار عند السدود والبحيرات والوديان للتخفيف من ارتفاع درجات الحرارة العالية وتلطيف الجو.

٥. تثبيت الكثبان الرملية في المناطق الصحراوية واطرافها عند مدن الناصرية والديوانية والسماوة والبصرة وكربلاء والنجف والكوت والانبار وصلاح الدين.

٦. حفر الابار في المناطق الصحراوية للاستفادة من المياه الصالحة لأغراض الزراعة والري مع استخدام الطرق الحديثة في الري.

٧. معالجة ملوحة التربة واستصلاح الاراضي الزراعية وانشاء المبازل وصيانة القائم منها.

٨. منع تحويل مناطق الرعي الى مناطق زراعية وخاصة تلك التي يقل فيها معدل الامطار عن (٢٥٠ – ٣٠٠ ملم)، اي المناطق التي يقل فيها المطر عن حاجة النبات.

٩. زيادة الدعم المالي للهيئات المتخصصة، لكي تتمكن من مكافحة التصحر ووضع البرامج لذلك.

١٠. الدعوة لتعاون الوزارات والهيئات ذات العلاقة لمواجهة ظاهرة التصحر الخطيرة، والعمل على تشجيع البحث العلمي في مجال تطوير الزراعة والري.

١١. ضرورة انشاء سد على شط العرب لتوفير المياه واعادتها الى الاراضي العراقية، بدلا من القائها في الخليج العربي، وسيسهم ذلك في احياء العديد من الاراضي الصالحة للزراعة.

١٢. العمل على زراعة المناطق الصحراوية غرب العراق وجنوبه حيث سيخلص ذلك العراق من العواصف الترابية وبنسبة ٥٠%.

دور الوزارات العراقية المتخصصة في مواجهة التصحر:

أولت وزارة الموارد المائية اهتماما خاصا في مجال استصلاح الاراضي وانشاء مشاريع الري والبزل في مناطق متفرقة بوسط وجنوب العراق، اضافة الى صيانة المبازل والجداول، كما تقدم المشورة لوزارة الزراعة في تحديد المواقع التي تتوفر فيها المياه الجوفية الصالحة لأغراض الزراعة وخاصة في المناطق الصحراوية. وحسب بيانات وزارة الموارد المائية فقد شملت مكافحة التصحر زراعة نحو ٥٠٠ دونم في بابل والنجف والكوت والعمارة والانبار والعظيم، وزرعت هذه المساحات بأشجار الزيتون والحمضيات والكمثري ونباتات الزينة والكالبتوس والاشجار المثمرة.

أما بالنسبة لوزارة الزراعة فقد وضعت خطة لمكافحة التصحر الذي يغطي اكثر من ٤ ملايين دونم من الاراضي في العراق. وتشمل الخطة غرس شتلات الزيتون عالي الزيت في الواحات الصحراوية، بواقع ٣٠ ألف شتلة في عشر واحات، وتسقى بأسلوب الري بالتنقيط، اضافة الى القيام بتثبيت الكثبان الرملية في الناصرية، وفتح طريق ترابي بطول ١٥٠٠ متر داخل الكثبان، كذلك تتضمن الخطة خلط الرمال بالتربة الطينية الثقيلة بنسب محسوبة لتثبيتها ووقف زحف الكثبان الرملية.

عوامل نشوء التصحر في العراق:

١. ان٩٠% من مساحة العراق تقع ضمن منطقة المناخ الجاف وشبه الجاف حيث يقع المناخ الصحراوي الحار والجاف في حدود منطقة السهل الرسوبي والهضبة الصحراوية الغربية ويمثل هذا المناخ حوالي ٧٠ % من مساحة العراق الكلية.

٢. ارتفاع درجات الحرارة في الصيف التي تصل احيانا الى أكثر من ٥٠ درجة مئوية.

٣. انخفاض نسبة تساقط الامطار، وتفاوت كمياتها بين ٥ ــ ١٥ سم، متأثرة بنسبة التبخر العالية اذ تقل في اغلب مناطق العراق، ولا يتجاوز معدل الامطار في الجنوب ٤٠ يوما وفي الشمال ٧٠ يوما مع قلة الرطوبة التي تعد مهمة جدا في الدورة البيولوجية للتربة ونمو الاعشاب.

٤. الرياح السائدة في العراق هي الرياح الشمالية الغربية الجافة والحارة وتعمل على نشر الغبار المحلي، وصيف حار جاف وطويل. وهذا العامل له دور مهم في حدوث التصحر في العراق.

واكد عضو لجنة الزراعة النيابية، علي البديري، ان الاحتباس الحراري بات يهدد العراق، مشيرا الى ان هناك معوقات جمة تقف دون اتخاذ اجراءات احترازية للحد من هذه الظاهرة، ومنها: المحاصصة والعشائرية في المجتمع العراقي اذ تقف المحاصصة بوجه القيام بمشاريع فعالة تنهض بواقع البلد ومنها الزراعة، فيما العشائرية التي تسيطر على الاراضي الزراعية تمنع مد حزام اخضر يحيط بمناطق العراق ويمنع تصحر الارض وتعريتها، بحجة ملكية الاراضي مضيفا ان "وزارة الزراعة ومؤسساتها تعاني ازمة مالية، ولم تستطع القيام بمشاريع ومؤتمرات من اجل مواجهة الاحتباس الحراري وغيره من العوامل القاتلة للأرض".

واضاف البديري ، ان "الزراعة في العراق شبه منتهية لان ارتفاع درجات الحرارة وتصحر الارض وجفافها وغيرها من العوامل قتلت كل روح الارض ولم نستطع القيام بكل اجراء احترازي لمواجهة هذه الظواهر، فضلا عن ان شركات النفط لها تأثير على البيئة وعلى ارتفاع درجات الحرارة وهذا ما نشهدهُ كل عام" مشددا على ان "اغلب المسؤولين يمتلكون شركات تصدير واستيراد وبالتالي يسعون جاهدين لأفشال الزراعة وايقافها نهائيا".

ويرى خبراء اقتصاد ان العراق يواجه أكبر مشكلة بيئية في تاريخه تتمثل بالتصحر الشديد الذي يعرض أمنه الغذائي للخطر، الذي تتضافر العديد من العوامل الطبيعية والبشرية في صنعه، وتزيد من خطورته على الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية، اذ تفقد الكثير من الأراضي المنتجة، وتحرك الكثبان الرملية وهبوب العواصف الرملية والترابية الشديدة وما ينتج عنها من زيادة تلوث الهواء.

واسهمت إقامة السدود والخزانات على نهري دجلة والفرات في العراق وتركيا وسوريا في زيادة كمية الأملاح ونوعيتها، وتقدم مياه الخليج العربي المالحة في شط العرب نتيجة قلة مياهه وصرف مياه المعامل ومشاريع التصنيع العسكري إلى الأنهار دون معالجتها كيمياويا لضعف الرقابة وإهمالها إن وجدت، وقلة معالجة مجاري المدن التي تصرف إلى الأنهار.

ان تراجع الغابات التي تغطي ١.٨ % من المساحة الكلية، وطبقا لمنظمة الفاو فإنها تحتل ٧٨٩.٠٠٠ هكتار وزراعة الغابات ١٠.٠٠٠ هكتار. وهي تغطي المناطق الجبلية في الشمال والشمال الشرقي (كردستان). وكانت تغطي ١.٨٥١ مليون هكتار عام ١٩٧٠ لكنها تراجعت إلى ١.٥ مليون هكتار عام ١٩٧٨، وتراجعت النسبة الأولى إلى ١.١% وتبلغ المساحة المزالة سنويا ١٢ كم^2 والمعدل السنوي للإزالة ٠.٢% في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٥،

وما زاد في التصحر تعرض الغابات الى القطع الواسع الذي وصل الى غابات منفردة لأشجار البلوط في الأراضي الأكثر بعدا، والضغط الرعوي والحرق والعمليات العسكرية. مما زاد التعرية المائية واختفاء الطبقة الخصبة من التربة، واثر سلبا على طاقة خزن السدود وكفاءة الري وزيادة التكاليف.

ومن نتائج التصحر تراجع أعداد النخيل من حوالي ٣٠ مليون نخلة إلى ٩.٥ مليون بسبب الحروب وبالأخص الحرب العراقية –الإيرانية وقلة المياه وملوحتها والأمراض الزراعية والإهمال.

ومن النتائج كذلك تدهور القيمة الرعوية للمراعي التي تشكل ٧٠-٧٥% من مساحة البلد بسبب الضغط الرعوي، قطع واجتثاث نباتات العلف لأغراض الوقود، وزراعة أراضي المراعي التي تقل الأمطار فيها عن ٢٠٠ ملم في السنة، وعدم تنظيم توزيع المياه الذي يؤدي إلى تركز الماشية في الأراضي التي تتوافر على الماء مع ما تتركه من تأثيرات سلبية على الغطاء النباتي.

وشهد العراق في العقود الأخيرة، جفافا في اغلب مناطقه، اذ انخفضت كميات الأمطار بنسبة ٣٠% عن المتوسط كما هبط منسوب المياه في الأنهار الرئيسية بأكثر من ٥٠ % مما ادى الى تراجع إنتاج المحاصيل الزراعية المعتمد على الأمطار بنسبة ٧٠% ومن خسائر في إنتاج القمح والشعير بنسبة ٣٧ و ٦٣% في المنطقين الوسطى والجنوبية على التوالي.

وتزداد المشكلة تعقيدا إذا عرفنا أن المناخ الصحراوي يسود في ٧٠% من الأراضي وبالأخص في السهل الرسوبي والهضبة الغربية حيث تتراوح الأمطار السنوية بين ٥٠-٢٠٠ ملم.

وتعد الكثبان الرملية من أخطر نتائج التصحر بسبب تأثيراتها السلبية على الجوانب الحيوية للحياة. فالعواصف الترابية والرملية تكون ملمحا مضرا ويكون التجلي الرئيس لها هو انتشار الكثبان الرملية غالبا في المناطق الوسطى والجنوبية حيث تحركها الرياح، فتهب العواصف التي تلوث البيئة وتضر بصحة الإنسان والإنتاج الزراعي، وتخرب العمليات الفسيولوجية للنباتات خصوصا التلقيح والإزهار.

وبالنسبة لتوزيع الكثبان الرملية على مستوى المحافظات فتوجد في بابل كثبان محاذية للمصب العام، وفي صلاح الدين شمال وجنوب بيجي ، تكريت- كركوك، وفي القادسية توجد كثبان صغيرة متحركة حسب سرعة الرياح وفي منطقة البدير- نفر- عفك، وفي ديالى كثبان عالية نسبيا وفي المقدادية تكون على شكل طولي أو هلالي أو مروحي، وفي الأنبار تنجرف التربة بالرياح لقلة الغطاء النباتي والجفاف وتكون الكثبان الرملية في عموم الصحراء الغربية تتحرك وتؤثر على الطريق السريع إلى الأردن وسوريا، وفي ذي قار توجد رمال متحركة في المنطقة المحصورة بين المصب العام وحدود الديوانية وناحية البدير.

وفي البصرة تكون البادية الجنوبية أراضي رملية يتم فيها حفر الآبار. وفي واسط توجد الرمال في النعمانية بمساحة ٩١ كم^2 والموفقية- شيخ ١٣ كم^2، وفي نينوى الشركة ٤ كم، البريت ٣ كم والناصرية ، حيث تزحف الكثبان إلى هذه المناطق وتصل الشارع المؤدي إلى قضاء الحضر والمطار بطول ٤٥ كم. وفي كربلاء تقع الكثبان ضمن خط عرض ٣٢ درجة من الجهة

الشمالية الغربية والجنوبية الغربية. وفي المثنى تبلغ مساحة الكثبان ٦٥٠٠٠ دونم في ناحية الوركاء، و٢٥٠٠٠ دونم في ناحية النجمي و١٢٠٠٠ دونم في ناحية بصية وهناك كثبان ثابتة بمساحة ١٠٠٠ دونم في ناحية الهلال.

بما أن التصحر مشكلة بيئية واقتصادية واجتماعية معقدة ومتداخلة؛ تتداخل بها جملة من العوامل الطبيعية والبشرية لتصنعه، ومنها التملح الذي يعد العامل الرئيس للتصحر والذي بلغت درجة خطيرة جدا، وفي الحقيقة إن انتشار الأملاح في سهل ما بين النهرين، وجد بعد زراعته خلال أجيال متعاقبة، حيث تشير المصادر التاريخية إلى أن تاريخ ري الأراضي الزراعية في هذا السهل، يرجع إلى أكثر من ستة آلاف سنة.

ومن هنا جاء الرأي القائل، إن انتقال مراكز الحضارات القديمة من الجنوب إلى الوسط والشمال كان سببه انتشار الأملاح في التربة وتراجع إنتاجها.

ويتضح أن انتشار الأملاح يعود للعوامل الجيومرفولوجية والهيدرولوجية والمناخية وخواص المياه والتربة والعامل البشري المتمثل بعدم استخدام طرائق ري ملائمة وهذا يعني غياب التقنيات المائية والطرائق العلمية المتبعة في الزراعة رغم كثرة الحديث طلية سنوات عن الاهتمام بالزراعة.

إجمالا نتجت مشكلة الملوحة عن عوامل عديدة بعضها يتعلق بالبيئة الطبيعية والآخر بعمل الإنسان وتتداخل هذه العوامل في درجة تأثيرها في انتشار الملوحة التي تتباين مستوياتها من مكان لآخر فتزداد كلما اتجهنا من الشمال إلى الجنوب ومن الجهات المرتفعة إلى المنخفضة، وللعوامل الطبيعية دورها البارز حيث يأتي المناخ في مقدمتها إذ تؤدي زيادة كمية الإشعاع الشمسي وارتفاع الحرارة وقلة الغيوم والرطوبة النسبية وسيادة الرياح الشمالية والشمالية الغربية إلى زيادة شدة التبخر وبالتالي زيادة نسبة الأملاح.

ويتزامن ذلك مع الإفراط في عمليات الري خاصة أن المياه المستخدمة تحتوي بدورها على نسب مختلفة من الأملاح تختلف كميتها من مكان لآخر ومن موسم لآخر. ولطبيعة التربة أثر واضح في ظهور المشكلة وتفاقمها مع ما يرافقها من إتباع أنظمة زراعية خاطئة.

وتحوي تربة العراق على مكونات ملحية عالية إذ يقدر أن ٦١% من الأراضي الزراعية مهددة بالتملح حيث يبلغ معدله ٨%. وهذا يعني أن كل الترب ستتملح إذا لم يستخدم نظام التصريف الملائم. وعندما يرتفع مستوى المياه في موسم الفيضان أو الري ترتفع الأملاح إلى أعلى

التربة، لذلك يصبح البزل مهما جدا. ومما يسهم في التملح ارتفاع مناطق العراق عن مستوى سطح البحر مما يصعب تصريف الماء.. وارتفاع المياه الجوفية وتراكم الأملاح في التربة. لذلك فإن الأراضي السهلية المشهورة بخصوبتها تحولت إلى أراض متملحة، وتراجعت الإنتاجية في أراضٍ واسعة إلى الصفر تقريبا. ويقدر بأن حوالي ١٠٠ ألف دونم (٢٥٠.٠٠٠ ألف متر مربع) تعاني التملح سنوياً.

وتعد الأراضي الزراعية التي تفقد سنوياَ، نتيجة التملح وانجراف وتدهور التربة، كبيرة إذا ما قورنت بالمساحة الإجمالية للأراضي المزروعة. حيث تبلغ مساحة الأراضي الزراعية في العراق ٤٢ مليون دونم إلا أن المتاح منها للزراعة بحدود ١٤ مليون منها ٦ مليون في المنطقة الديمية والتي يتذبذب إنتاجها حسب كمية الأمطار. لذلك يسهم الإنتاج الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي بنسبة لا تزيد عن ٣٠% كمعدل للسلع الزراعية المختلفة ، وهذا يعد من أكبر المؤشرات على عجز الأمن الغذائي وبالتالي اعتماد العراق المتزايد على الاستيراد وما يتركه من اثار سلبية على البنية الاقتصادية.

المصادر:

شذى خليل ، التصحر في العراق ومعوقات الحلول ، الوحدة الاقتصادية ، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، ٢٠١٧ .